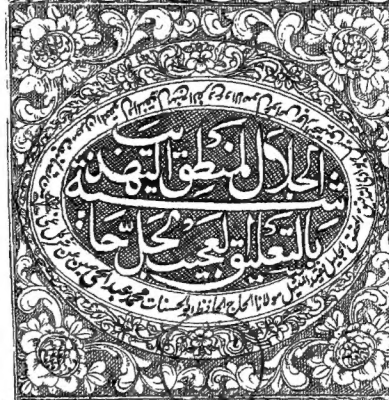


بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه حاشية

التي هي غاية الحسن والتعذيب مع حسن المطالبين وشأن الترتيب السامع



ابن هشام الذي جعل في كتابه حاشية

في المطبع العلي محمد علي بن خن خان للكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

ان اتهمى بالوثيق المنطق والكلام وآتني ما يندب المقصد والرام محمد بن ابرهان عليه السلام هو البرهان على جميع الانام محمد على ان
 كرسنا منطق الكلام ونشكره على ان هو انما الى طريق الاسلام وآسن ما يشرح المنطق والكلام الصلوة على اول اشكال العالم
 غير من قد وقام وعلى الروا صجابه هداة الانام اما بعد فيقول من الاضطلاع على السينات والاحسان عند الاستبانة
 ابو الحسنات محمد بن ادمو عبد الحمى الكاشي وطنا والا انصاري الا ابو لي نسبنا وكنتي مشرا الى رأيت ان الحق جلال الملائكة
 والميرين الدواني رحمه الله تعالى قد اودع اجبا يا في شرح منطق التنديب فشرح برنج في الميزان مطالع المستوس البرهان علم
 للعلوم معراج للعلوم حاو لا اشارات حميت على اللطائف والكلمات مطول غير من مختصر غير من ذلك تراود انشور في الامصار و
 انشور في الامصار رأيت الناطق في مقتضهم قد استقوا على بيان الحاصل والحصول ولم يذكر واما يتبع الفنون القبول في
 دعووا انهم تودون في الذكاء فكتبوا ما كتبوا غير الاعلنا وجنهم قد اخارو حل العبارات كما هو شان ارباب اللغات في اصيل
 واحسنهم الى ما جناه الشارح البارع من الرقائق ولم يطلع احد منهم على موز اذ تائق محرك ذلك غري على ان الكتب
 تشتمل على التوقيفات الاسماء وتقتصر في التوقيفات الشاخصات مما ادى اليه نظري وحصل اليه فكري لكن هجوم الانكار والادحان
 بالجبب عن الاتفاق لاد طان كان يوقن عن ذلك مع ان كنت قد اري ان العلم قد اندست آثاره في الامصار وقتي
 في جميع الديار والجمال قد اختاروا الباس الحلال من البباد والعمامة فظن العلما ان كل واحد منهم ملامته ثم لماس انند على
 بالاصصال الى الاوطان وحصل لي جميع انوا طر والاطمئنان صفت عنان القصد الى ما كنت قد عزنته فكتبته بقية الاستعمال
 بالتحليل الجيب كل حاشية الجلال منطق التنديب والتحليل كاسم عجب يرمي في الظاهر منه مقتض وفي الحقيقة به
 منج الدروا سأل الله تعالى ان تقبله مني اية انه خير من جيب قلبي ولكم والياء
 قوله بسم الله الرحمن الرحيم تمها سور لاين الاطلاع عليها الا كما هو الاول الكبار ان كانت فائدة كما هو منقول عن الكسائي

ونفيت ما يلوّن كذا في قول القائل وما ريت أوزميت وكل من يفتخر في فليس هو هذا فذا حتى يرد ما ورد في الشارح للشيخ بل في كمال التمسك
 لا يمكن بل صرح بأن حتى لا تهدي به الدلالة على ما وصل داها فلو لم يكن في كمال التمسك فليس يلزم المفاضلة بل هو بيان حاصل مناهة فان قلت
 يلزم على هذا ما حصل عدم افتقار تخصيصه بجن أصبغت فائدة ما لان عدم كمال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم رارة الطريق شاملا لجميع
 الدواعي فانه تخصيص من أصبغت قلت يجب لكن التخصيص ليس بفتح بسبب ان بزه نزلت في شأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كذا في تفسير
 أبي المسعود الردي ما خلا حصوه الوفاة جاز رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال لا علم قل لا أزال الله عاججا بها عند الله تعالى
 قال يا ابن أخي قد علمت أنك صادق ولكني أكره أن يقال بعد موتي فرغ من الموت وسوت سموت على هذه إشيا حتى جعلنا المطلب حكما
 ومعدنا من فخر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فانه قد نزلت في الآية تسليط قل كان المورد قاصداً من أجل قوله
 قال أقول يمكن أن يكون إشارة إلى ما قبله من قوله فانه يكبر في تقريره بالوجه أحد ما ذكره الشارح في المنهية وقد عرفت عليه
 وما له وجهين ما ان في قول القائل أنك لا تهدي من أصبغت كمال العام وإزالة الخاص فان إرادة الطريق عام فالمعنى هو الاتصال و
 استعمال العام في الخاص من حيث أنه صادق لذلك العام مع قطع النظر عن خصوصية الخاص حقيقة ثم إذا اطلاق اللفظ على
 حيث شأنه ان مع عزل النظر عن خصوصية حقيقة ثم لو اطلق الانسان وإريد به بغيره من حيث اختصاصه بكونه مجازاً وقد صرح المصنف في
 شرحه بتفسيره فقال لما ان المعنى اطلاق الدلالة الذي ينبغي استغناؤه فلا دالة لأطرافه فصيح استغناؤه الدلالة بمعنى إرادة الطريق باعتبار
 فرد واحد وهو الدلالة الموصولة لهما بما اورده بعض الأفاضل من أنه يجوز أن يكون حتى الآية أنك لا تهدي على الدلالة على ما وصل
 إلى المطلوب صريح أنك التي ثبتت محتمل أيا بالانحصار الذين اردنا رؤيتهم الطريق بلا واسطة وهم الجاهلون فقط وذلك لان
 المتبادر من الدلالة على ما وصل إرادة الطريق بمعنى بلا واسطة ولا ينبغي أن يفتقر من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بلا واسطة إلا بالنسبة
 إلى الحاضرين وناس من الطيف دقيق بالتأمل حقيق أقول قد كملت فوجده حقيقا حقيقا باردة فانه فاعلت شأن نزول الآية المذكورة
 وهو في شأن أبي طالب لا يفيد ثبوت الهداية إليها لغيره من قبل بالتأمل حقيق فقولك لا تهدي فافهم أقول إشارة إلى أن ما ذكره المصنف
 في حاشيته للشأن مما عطفه لا يجرى في الصحاح من أن الهداية تنقضي بنفسها في لغته المحمداً وتقتضي بالجرى في
 غير ما حثت قال فيه بديهة الطريق أي عرفت هذه السنة التي لا يخرجهم يقولون بهتة إلى الطريق حكما بالانقضاء انتهى فانه يترجم عليه
 ان لا يكون معنى الهداية في لغته المحمداً إلا الاتصال وتالياً فهو فاعلت لما قيل عليه عبارة صاحب الكشاف حيث قال في
 تفسيره لعلالي هو الصراط المستقيم أي صراط الهداية لا يلام أو بالي أقول القائل ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وإنما تهدي
 إلى صراط مستقيم فقول مسألة استأنس في قوله تعالى وتارة يوسي قوله وقال السيد المصنف في حاشيته في هذا الموضع لا يفرق بين
 بنفسه المتحدى بالهتة وجمع قطع النظر عن المخالفة بذه الملهكة في نفسها اليقينية بمعنى لان المخالفة وانما هو في المعنى
 اللغوي يوسل من مراد كسب اللغة أنه ليس معناه إلا إرادة ويول عليه قال المصنف في شرح المقاصد ان المعنى الثاني
 مما عطفه بعض المقرئين وهو محمد في طريق ذوق آخر وهو ان يقال ان قوله فافهم متطابقاً لقوله ليسوا الطريق الذي بعده يعني أنهم
 قول المصنف سواء الطريق وبه الإشارة إلى وضع الأيدي وفي هذا القاموس بسبب المحاكاة في تقريره ان المحاكاة تقتضي أن يكون الهداية بمنية
 الاتصال أو كما كانت تعده بنفسها وفي قول المصنف وانما سوا الطريق كذلك فيكون معناه وصلنا إلى المطلوب

لا
 اعلم
 بان
 ان
 في
 الجيب
 المصنف
 عليه
 السلام

٢٤
 في
 الجيب
 المصنف

انما الاستدلال لا قائدة فيها وهي افعال النفس المتحركة كالمرتب في الوجود فكيف يصح ان كل فعل اعتباري لا يفيده من التصديق بقائمة
 ما وحيث بان التصديق بالشيء لا يستلزم ان يكون علم العلم ايضا حاصلًا فكيف يمكن ان لا ينظر في الاشياء وتصوره وتصديق وتقبل
 عن حصول العلم حصول العلم لا يستلزم علم العلم فحيث ان يكون هناك التصديق بقائمة ما لا تعلم تصديقًا فان قلت كيف يكون
 يحصل العلم لا يحصل العلم فان علم العلم حضورى قلت انما حضورى العلم العلم الخاص واما العلم المطلع فما
 وذلك لان العلم حضورى انما يكون اذا كان العلوم حاضرًا وانما حاضر هو الجزئى الخاص فيكون علم حضوره با واما العلم المطلع
 فيحتاج في حصوله الى صورة حاصلة فيكون علم حصوله قوله بى طرف من الكلام اقول بذا اشارة الى ان مقدمة الكتاب
 يتناول اشياء ثلثة الافاظ والمعاني وجميعها لان الكلام كما يطلق على الافاظ كما يطلق على المعاني والافاظ ثلثة هي المعاني والافاظ
 منفردة او مجمعة فانها ليست بكلام ولا غير من يتلوه بهما من المصنفين وانما يتلوه قصد فهم المعاني او لا وبالافاظ ثلثان
 هي استيعاب لك احران الاول منهم قالوا ان الكتاب يتلوه احتمالات سبعة وليس ذلك بل لا يحتمل الاحتمالات ثلثة واما استيعاب
 الفتوح منفردة او مجمعة فلا يتدبرها ولا يبعد منها انما ان اسامي الكتب ليست موصوفة بآثار الفتوح لا وادعها ولا غير
 بل بآثار الافاظ والمعاني فان تصديق المصنف لا يتعلق بالافاظ من ههنا فيظهر ما اذا اشتد ان المقدمة فيها احتمالات سبعة كالافاظ
 فان الشجرة تنبئ عن الثمرة قوله ومقدمة العلم بى الادراكات آه اقول بذا اشارة الى وضع ايراد وى على تعريف مقدمة
 العلم بى برة الحمد والثابت والموضوع فتقرر وان المعرفة انما تعال الادراكات كالحزب نيات فكيف يصح معرفة اى لانه على وجه الدخ
 ان المراد من المعرفة ههنا الادراك سلطان وهو اعم قوله فتوقف عليها ادراكات سالما اقول بذا اشارة الى ان المطلوب هو
 ادراكات الاشياء المذكورة والوقوف بنفس السائل بل ادراكات ما تقول المصنفين في بعض تصانيفه تعال المقدمة العلم لا يتوقف عليه
 مسائله حيث ان المصنفات فلا يرد عليه انما هو على السبيل من بعض تصانيفه وتخصيص المقام الى السيد
 المستد اور على المصنف في حواشى الطول ايرادين لا يراهما الاول ان لا تعال ثانياً نفى مقدمة العلم في شرح الرسالة واشتد في الجمل
 فبعد كل ما يمتنع واجيب عنه بان يكون ان يكون اثبات مقدمة العلم في الطول على علم القوم وورد من بعض حاشى الجمل انما هو مقدمة العلم
 بوجهية اثباته من الكتاب كى يدل عليه كالحزب شرح الرسالة وفي ذاك الكتاب تجل على التغير في كى ما يمتنع خارجيات مقدمة
 العلم على علم القوم في ذاك الكتاب على جميع التذات الواقعة بين كلامه انتهى اقول انما اول افان عينية مقدمة الكتاب بى
 العلم لا يشك من شرح الرسالة فان المصنف عرفت اولافيه مقدمة الكتاب ثم جزم على المرء بهامقدمة العلم المعرفة بقائمة الفتوح
 في توفيقه كما لا يخفى على من ارجع اليها ولا يشك من ان المقادير تتحدان بل غابعت من ان باعزها بهامقدمة العلم جميع لو يثبت
 فيها ما سائل هو سائل عنه وانما يحتاجه ان لا يلو انه نفى مقدمة العلم مطلقا في شرح الرسالة واشتد في الجمل انما هو مقدمة العلم
 لكنه لا يعرف ان ما قال في شرح الرسالة من على حقيقة وقال في الطول بوفى القوم ولا حج فيه فان كثير من المصنفين يحتملون
 ما يوافقهم من غيرهم في موضعين على وجه المشهور في مواضع اخرى ولا يبعد من التذات انما هو ايراد الثاني ان انما هو مطلق
 مقدمة الكتاب مطلق جديد وحيث بان ارباب التصانيف كثيرة انا قد موافى كتبهم تبيل المقاصد كما قد من الكلام
 فيمنع الطالب باوراك معانيها فهذا الادراك مفهوم من كلامه الا ترى انهم لم يلقوا في الاول على ما لفتة من الكلام فكيف

الاول من حاشى
 الجمل من حاشى
 سلك
 من حاشى
 كما لا يخفى
 وهو من المصنفات
 اثبت في الجمل
 قد من الجمل
 في حاشى
 لا يشك من
 شرح الرسالة
 على ما في
 المشهور في
 سلك

التعليق الميسر

والاكتساب يحصل المقصود فان التصور اذا اخذ ضرورة التصور والكتساب لزم انقسامه على الضروري والكسبي فليس على التصديق كون
 شئ مضمك ان قول الشارح اى الضرورى وقول اى المكتسب بالنظر الى تفسير المقصود والتصديق لما هو ذو اقسام فالتصديق ضرورة
 والاكتساب هو الاخذ بغير اعتبار الاول الى الثاني فان القسم هو التصور الضرورى لا الضرورى الا ان يحمل الامام عليه السلام على ان
 ان لفظة الضرورة الثالث بمعنى الهيدى او البداية كما عرفت واللفظ الاول بمعنى الضرورة يتعلق بالاقتضاء من خارج الاقتضاء
 يرمى الى حاجته في اثبات الاقتضاء الى الحال اوله او ردها وقد كانتا كلهما محذورة وتسمى اياها بالطلب او الترتيب ان قوله بالنظر الى
 اليه فان النظر مقترن في تعريف الاكتساب فهو انما يصحح لما علمه من ان كل ما اكتسبه من الله تعالى هو مطلوب منه الفنى وهو مطلق التحصيل لا يشترط
 الى تعريف النظر قوله لم يما قد كل من التصور والتصديق آه جهنا احتمالات تسعة فربما البعض الى البعض قد احتال الامام
 الراى في اياهه جميع المقصوبات مستلها بالان بالتصور لو كان مكتسبا فان لم يكن مشعورا به اصله انشئ عليه لا سائله طلب الجمل المطلوب
 وان كان مشعورا به كان تصوره حاصله كلفه الطلب فان قلت فختار الترتيب الثاني ولا يتحقق طلبه لان المطلوب غير الوجه المطلوب فقلت
 ان الوجه المطلوب مجبول والمعلوم معلوم فاما الابداء وادور على الامام شئ ذلك في التصديقات مع انه لا يكون مضمك كسبيا فاجابه
 في كتابه الامين بان بيننا فرقا وهذا ان التصديق امر زائد على تصور الطرفين والنسبة فيجهزها كالمكتسب لان التصديق مجبول
 من حيث التصديق ومعلوم من حيث التصورات بخلاف التصور فانه يتعين ان يكون الشئ الواعد معلوما من وجه وهو لا يخرج
 وانت فغيره ان الفرق يعود على فان التصديق من جهة انه مجبول وان حيث التصور معلوم فاجوبه الجمل مجبول والمعلوم معلوم
 فان وقع الامام بان المطلوب لما كان معلوما من وجه فليس له من وجه مجبول وجهه ان وجهه لا الوجه الا بضره وكذا اصله مستر
 الوجه الاول فلا يلزم طلب الحاصل ولا طلب الجمل بل شئ ذلك في التصورات ثم الظاهر ان مراد الامام من بابه
 جميع التصورات ما هو ممكن الحصول فخرج ما يتحقق حصوله حقيقة الواجب تعالى شانه قوله لم يرمى فان قلت اذا كان
 به يرمى كيف يستدل عليه الشارح بقوله فان كل عاقل آه قلت هذا تنبيه لا استدلال على ان الهيدى هو الانقسام والاعا
 ثبوت البداية لانه نظري الهية فاستدل عليه بقوله فان كل عاقل آه وادور من موسى اوسا ط الناس لما لا يتقضى بصاحب القادة
 القدسية وصاحب الهداية قوله لدا قبل الدور توقف الشئ على ما يتوقف عليه ابراهيم او براتب وروى عليه السلام
 بترتيب التعليق بالتوقف او يتوقف وعلى كل التقديرين بقي اصله توقفين غير متصل مع انه في صدق التخصيص لا يصلح ان يكون
 توقف الشئ على ما يتوقف عليه بترتبة تفرقا للدور والمصرح مع ان الظاهر انه يقصده بذلك ما على الاول فلان يتبين منه
 توقف الشئ بترتبة على ما يتوقف عليه بتراتب ما على الثاني فلان يندرج فيه توقف الشئ بتراتب على ما يتوقف عليه بترتبة واحدة وكل
 منها دور ومصرح و اجاب عنه الحق الشيرازى في حاشيته على شرح الرماله اشبهية بلفظى بان هذا من شأنه انما لا يصلح
 معمول واحد وتقدير الكلام ان الدور هو توقف الشئ بترتبة او بتراتب على ما يتوقف عليه بترتبة او بتراتب فاذا كان التوقف
 في كل الصورتين بترتبة واحدة كان الدور مصرحا وان كان كلاهما واحد اوجها بتراتب كان مصرحا وروى الشارح الحق في حاشيته
 على الشرح المذكور بان يترجح عن توقف الشئ بترتبة على ما يتوقف عليه بتراتب والمكتسب من دورهما على شئ للمزبور انما لا
 قوله بترتبة متعلق بتوقف والمراد بالتوقف الاول ايضا بالتوقف بترتبة لانه للتعباد وعند الاحداث واورد عليه الفاضل المنصور

الطلب الثالث

الطلب الرابع

الطلب الخامس

الطلب السادس

الطلب السابع

الطلب الثامن

الطلب التاسع

الطلب العاشر

الطلب الحادي عشر

الطلب الثاني عشر

لعل
البداهة
منه
سلك
على
الافتقار
إلى
البيان

في حواشيه على الشرح المذكور بان المتبادر من منع فان المتبادر من مقتضى وهو ان يكون بمرتبة او مراتب اقول
المتبادر في قول الشارح المقتضى باعتبار ان الاصل مقتضى نفسه الذي عليه ظاهرا وما ورد في قوله ولسلح هو باطل برهان المتضاد
والظهير واستلزامه المذكور وهو ما في قوله لا سيما آية فيه يحذف لان معنى البديهي بالاحتياج الى تفهيمه المتقدم والى وجوبه
باني العبر في المقدم عدم احتياج التصور والتصديق في حصولها الى الظهور في التالي عدم احتياجنا فذلك الى ما في قوله على امتناع
التصديق من التصور وفي بعض النسخ وقع بعده قوله وبالعكس قوله ما هو المشهور به استلزام كل التوحيدين حقيقة واحدة متساوية
كما وقع من المقتضى المبرور في بعض النسخ كالمشبه اقول اما ملحقه بالاول ففقيه ثلث احتمالات على ما حصل لي ولم يسبق في بواحه
قبل الاحتمال الاول ان معناه ان توقف الاستدلال على امتناع الكتاب احد هاجس الا انه مشهور واما النظر في
فحكم بانهم على تقدير انشاء الكتاب التصديق والتصديق وبالعكس سواء كان متساويا لهما كما افاده الشارح المقتضى في بعض حواشيه
ورد في الفصل المتصور في بعض حواشيه بان فيه نظر اذ على تقدير جواز انشاء التصديق والتصديق وبالعكس عدم وقوع شيء من كلتيه الدور
والتسلسل هو ان عدم وقوعهما لا يلزم كحجب فلا يبرهن الدور والتسلسل المقتضى في الدليل لزم عدم انتفى اقول انما سلمنا ان
اللازم لكن لا مطلقا بل لزم وجوده والمقدم انما ينعى لعل العربية فلان الحكم وان كان في تامل القضاء الشرطية عن حكم
المقدم يكون شرطه لا اوقيد او احوذا المتقين فالحكم ليس في التالي اصل بل الحكم ما يوجب المقدم والتالي بالزوم او الانفصال
وبالحكمة لا يثبت في التالي وجوده ونفسه بل من حيث ان مقتضى المقدم او هو شرطه لزم بعض التوحيدين وعلى تقديره عند المقتضى فان حكم
يزوم الدور والتسلسل انما هو على تقدير وجوده والمقدم الماخوذ من عدم الكتاب احد هاجس الا انه مشهور وهو قيد فيكون المشو
لو كان الكل من كل فخطا فخطا ولم يوجد الكتاب احد هاجس الا انه مشهور وهو الدور والتسلسل ولا يتبرر وجوده في نفسه حتى يبرهن
ما يبرهن فاقس في التبرر فخطا فخطا لا في التالي على تقدير وجوده وبالعكس في نسخة الشرح ان معناه ان توقف الاستدلال على انشاء
الكتاب التصديق والتصديق وبالعكس مشهور واما النظر في حكم بان لا توقف الا امتناع الكتاب التصديق من التصور
ولا يثبت على العكس فانه لو لم يمتنع الكتاب التصديق والتصديق بزم الدور والتسلسل فاعلى ان التصديق في الكتاب التصديق
يتحتاج الى تصور الطرفين والنتيجة على تقدير نظرية الكل وهي نظرية على هذا التقدير فلو لم يحصل الا احتمال الثالث
على انهم وبالعكس ايضا ان يكون معناه ان توقف الاستدلال على امتناع الكتاب كل منهما من الاخر مشهور والنظر في
حكم بان لا يتوقف على شيء منهما آيا على امتناع الكتاب التصديق والتصديق فخطا وما على امتناع الكتاب التصديق من
التصور فلان الكتاب التصديق من التصور فضل اعتباري يتوقف الشرع فيه على التصديق بقاؤه ما هو نظري على
ذلك التقدير فغيره ولسلح على تقدير الكتاب ايضا ثم هذا كله بحسب الظاهر واما النظر في قول من يكره ان الاحتمالات ثلثة
على تقدير وجوده وبالعكس فالحكم لا يثبت على تقدير عدمه فاقس في النظر والنظر في حكم بان لا يتوقف الا احتمال
على حدوث الغش مشهور ولا يستقيم الدليل على تقدير عدمه ايضا وذلك لوجوب الاول باقية الشارح المقتضى في بعض حواشيه بان
تقدير نظرية الكل لا يمكن انشاء شيء من الاشياء واذا لم يحصل شيء من الاشياء بالكلية لم يحصل شيء من الاشياء باجماع
سواء كان الغش في جهة واحدة او في جميعها وما عليه فاقس في مقتضى الثاني في ما قول من ان الغش ان كان في جهة

هذا هو المقصود من التعليق المحيبي
على كلامه في هذا الموضع
منه
المراد

فما قلنا من جهة العقل الالهي لاني ووجه المرتبة معرفة العلوم سوى ادراك النفس لذاتها وقد تقرر في موضعنا ان العقل انما ينشأ من
 هذه المرتبة الى مرتبة العقل الملكية وكرت البرهانيات لم يصبه علم ينشأ عنها المعاني في المرتبة فنقول ان العقلات النفسانية
 وادركت صورة الام او الادنى على هذا التقدير نظرية في وقت تصديدها على تحصيل مبادئ الفيزيائية فبما دبرها
 الفيزيائية هي ان العلم يحصل جميعا متبعا لهذه المرتبة بل من حصول المعرفة مع عدم حصول المعرفة والافلاكي يكون هذه الصورة
 اول المعلومات له بها فانت فاذا ثبت ان لا يمكن نظرية الكل على تقدير القدم ايضا نعم هذا كما اذا التعلق قوله على ما يشهد
 بالتوقف وعدمه احتمال آخر وهو انه متعلق بالتوقف على شيء ان الامتناع والحدوث مشهور والموقف بعد دليل قوي
 عليه انما الاشياء مقدار وجودها عليه ولا اكل كما هو حجة بينهما ما اوردته رئيس الصناعة في الشفاء لا متعلق بالاعتناء بالتصديق
 من التصورات المفردة اخذ مع وجوده ويكون كاسبا فلان يتحقق من مزايل يكون مركبا والافلاكي وجوده مع الفيزيائية والتصديق
 سواء فليس له دخل في وجوده فلا سبب اورد وعليه الشارح الحق في بعض حواشيه انما افلاكيان في الشئ الاول والمفرد
 من حيث وجوده الذهني فيفيد التصديق من غير ان يمتد بوجوده حتى يصير مركبا وانما ثانيا فيا من متفوض بسبب التصور المفرد
 ومتنا فافلاكي التصور متساوي والذاتية وجودا مع ما الى التصديق فانه قد وجد منه وقد وجد وكل ما هنا ثانيا لا يمكن
 كاسبا وفيه انه ان راوا النسبة التصوري وجوده هي نسبة الى عدمه فذلك غير ظاهر وان راوا ان التصور كالتعلق بوجود
 التصديق كذا كالتعلق بهما كما هو الظاهر من كلامه فليس يمكن فقدان الترتيب غير ظاهر وحينما يتصل بالاشياء اطلاقا كسب
 التصور معرفت وكل معرفت محمول لكن التصديق ليس محمول فليس معرفت وتيرة وعليلان كون كل معرفت محمولا فليس محمول
 للمعرف بالذاتيات والعرضيات وليس يخص فيها فان ميزان فائدة شئ على هو الملازمة الخاصة بينهما باسبابها فالتصور
 منه ولا دليل على انهما في الامور بالذاتية فيجب ان يكون بعض الامور بالذاتية الغير المحلولة مفيدة للتصور بسبب علاقتها
 الخاصة يكون بينهما انما خرج معك ما قال رئيس الصناعة اشبح بالو على من ان التصديق كما يكون بالاجزاء والذاتية كذا كذا
 يكون بالاجزاء والذاتية وكن قائل ان من سبب حصول الاشياء بالاشياء هو الحق فان قلت قد عرفنا الحق بالقول فافلاكي
 تصوره قلت هو عين المقترن وحينما ما اوردته الحق في حواشيه في الشرح ولا ينبغي الاوقات بذكره فان قدما
 كلها حقيقة جدا وضمومتها من نتيج الحكيمة كما لا يخفى على من نظره فيا كما عدت النفس فقد ذهب اليه المتأولون ومنهم
 ارسطو وتاب الشرح الرئيس الفارابي وغيرهم وادروا عليه دلائل مقدما منها مجردة كما فصل في موضعنا فاحفظ هذا التحريم
 في هذا المقام وذلك فصل مبدئية من حيث وجوده الفيزيائية العلم قوله لا يتم الا بدعوى البداية وادعية اعم من دعوى البداية
 ودعوى بداية البداية ليصح اول دعوى البداية الى دعوى نفس المطلوب والافلاكي دعوى بداية المقدامات لا يستلزم التمسك
 المطلوب الى دعوى بداية كما لا يخفى قوله نظره ان الاستدلال هو قول المراد به الاستدلال الكبري او يطلق الاستدلال على
 هذا المطلوب قد استدلل على امتناع نظرية التمسك بوجوده اخرى حينما ما اوردته الحق في الشرح من انه لا يمكن على تقدير نظرية الكل ان لا
 نظري هلالا ان الحركة الفكرية مركبة اختيارية لا بد منها من التصور بوجه ما والتصديق بقائه قد ما وما نظره على ذلك التقدير
 فلا يحصل نظره فافلاكي ان يحصل نظري وحينما ما اوردته الشارح الحق في بعض حواشيه من انه على تقدير نظرية الكل لا يمكن

من حيث اننا نعلم ان الصورة المذكورة صحتها فلا نسلم ان يبرم اعتبارها بالوجه
 المتصور بالوجه العرضي واستحقاقه ممنوعة وانما انشأنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون له
 الوجه العرضي المطلوب بقصوره بوجه ذاتيات صفة الاعملى كون المرتبة مطلقة ذاتيات فلا يتصور
 كون ذلك الوجه عرضيا انتهى **اقول** الوجه الثامن كله هو دودة اما الوجه الاول فانهم صرحوا بجميعهم ان المعرفة اذا
 تراكمت الى النفس القريب من الجنب القريب فهو صدام ويشيل على جميع الذاتيات ولا يبرن كونه متصفا ذاتيا مع المعرفة
 بالوجه المذكور فالحال في هذا الوجه الثاني ان الصورة بالوجه العرضي هو المطلوب وكيف يكون ذلك في تعريف
 الوجه بالعرضي لان العرضي الاول في الامور المرتبة اما ان يكون له دخل في تحصيل المجهول او لا فان كان يبرم
 بالعرضي والا فالحال فيكون لاطلا على حته واما الجواب الثاني فهو من حيث ان اولها فانه ان اريد ان التعريف
 انما يكون في اشياء فالحال فيكون ان اريد الاكثر ايمان التعريف بغير المشتق وان كان في مادة واحدة يعني في
 الاشياء من حيث اننا نعلم ان الترتيب بين الذات والصفة ولا بد من ذلك في حاشي شمس لطلوع من ان اشياء
 على وجهه من حيث اننا نعلم ان الترتيب بين الذات والصفة ولا بد من ذلك في حاشي شمس لطلوع من ان اشياء
 فيكون الوجه في ثبوت اشتدادات لموصوفاتنا في الالقاء وذلك لاننا نعلم ان الترتيب بين الذات والصفة
 في ترتيب المجهول عن القريب كما لا يخفى واما الجواب الثالث فير عليه انه لا ضرورة الى القرينة لان المقابلة
 في حاشي شمس لطلوع من ان اشياء في حاشي شمس لطلوع من ان اشياء في حاشي شمس لطلوع من ان اشياء
 لفتي من قال بان لا يكون كاسبا اراد ان لا يفسد اعتبارا من حيث اننا نعلم ان الترتيب بين الذات والصفة
 والصانع من حيث اننا نعلم ان الترتيب بين الذات والصفة ولا بد من ذلك في حاشي شمس لطلوع من ان اشياء
 كان انما هو من حيث اننا نعلم ان الترتيب بين الذات والصفة ولا بد من ذلك في حاشي شمس لطلوع من ان اشياء
 منه بالاعتقاد والجزم بطلان المعقول قوله هو التوجه نحو المعلوم قبل اشارة الى ان المعلوم كما يقال المعلوم كونه
 يكون معنى المعقول ايضا قوله في السياق ليس الكلام التام في وهو قوله قد لا يخلو فانما يكون في الاصل الاعتقاد
 ويمكن ان يكون المراد منه سوق الكلام لان المتبادر من كل فعل الاختيارى قوله فانهم اقول هو اشارة الى جواب
 الالاء من الواوردين في هذا المقام احد جانبا من ثقل المبادئ الكثيرة في ان واحد من المعقول وانما هي ان الترتيب
 انما ان فكيف يحسب في الان والجواب ان المراد بالمتعلق تعقلا على وجه الاجمال والوحدة لا من حيث التفسير
 والكثرة والمراد بالترتيب الترتيب الذاتي فانهم قال وقد يقع آه قد هتمنا تحقيق كما انشأه ان اقول في قول
 لتعقيل كونه اشارة الى ان وقوع الخطا وان كان قليلا لا يخفى في ثبوت الاحتياج الى المنطق قوله فانهم اقول في قول
 على قول الخطا اشارة الى عدم كفاية الفطرة الانسانية وانما ثبت الاحتياج الى القانون لان المقصود بيان
 الحاجة الى المنطق وحصول القدرة التامة على الكتابات النظرية بان يكون لها دور على غير ما يمكن ان
 من حيث الصريح والخطا ومن لم يبين ان لا يحصل الا بالقانون الكلي دون الحسية ذاتيات الخاصة فلا بد من انما ثبت

من حيث اننا نعلم ان الترتيب بين الذات والصفة ولا بد من ذلك في حاشي شمس لطلوع من ان اشياء

مما ذكرناه الاضحاغ الى الموت. والجزئية لا الى القانون والمطلوب فلا ذلك قول كما نشأ به منا ومن غيرنا في اشارة الى ان
 الخطأ في كل وقع الخطأ بل هو بدوي نشأ به منا ومن غيرنا قوله احكام الجزئيات آن اريد بها جزئيات موضوعها يحتاج الى
 حدثت المصنات اليه وان اريد بها مفعول القاعدة فيحتاج الى هذه المنة قوله وفي التقدير ذات لاحاجة فيه ليس هو
 بل دليل الى حاجة الى المنطق انه لا يجوز ان يكون الفطرة الانسانية كافية في العصمة من الخطأ لاحاجة الى القانون. اجماعهم
 منه بانها ان الفطرة الانسانية غير كافية فثبت الاحتياج الى المنطق واكتشاح لما رأي ان لا حاجة اليه قال ان النظر في
 المورد ولاشك الاحتياج الى المنطق كانت الخلل في دفع الابرار والوار عليه الى اثبات عدم كفاية الفطرة الانسانية او وقوع
 الخطأ في الفكر كانت في استلزام الاحتياج الى العلم وان لم يثبت عدم كفاية الفطرة وذلك لان المراد بالاحتياج الى
 المنطق امانه لولاه لا متعاضد الاحتياج في الجملة فان اريد الثاني في خطا جهرا لاحاجة الى اثبات عدم كفاية الفطرة
 لانها وان كفت فلا يضرب الاحتياج بالمعنى المذكور ولا شك ان للمنطق وخطا في الجملة فثبت الاحتياج اليه في الجملة
 وكفى التعدي وان اريد الاول فتقول سلطانا للفطرة الانسانية كافية لكن لا مسمى لكفايتها الا ان يسهل الخطأ عن الصورة
 والقشر عن الباب وذلك لا يمكن الا بان يدرك الفطرة ان الخطأ في الفكر لا يسيب وقع لمعتب منه في الفكر الآخر
 ومعرفة من اس منسوخ للمنطق فالفطرة وان كانت كافية لكن يحتاج الى التمييز طريق الخطأ والاعتناء بالمنطق الا ان
 فثبت الاحتياج الى المنطق اليه على كل تقدير ومن هنا اقتضى القول اننا نحتاج الى وقوع الخطأ في الفكر كات على محمل
 ذكرته وان هذا الكلام تسليم كفاية الفطرة الانسانية ومن هنا يظهر لك امر آخر وهو اننا نحتاج الى بيان الحاجة اليه في بيان الحاجة لان الاحتياج
 الى المنطق انما ثبت ثبوت مقدمات الاول الى العلم مستقلى التصديق والتأني في بعض كل منها نظري يحتاج
 الى النظر لثباته انه لا يقع فيه الخطأ ولا في شرح المطلق من ان ينقسم العلم الى التصور والتقدير مستقلا ليس
 بصحيح وانما حديث ان المنطق ليس كالمبني على الاستغنى عن تسلسل النظر والادراك وتسلسل فمعضة نظري يكتب
 من البعض المبني على افتنا او دوه لدفع المعارضة المشهورة وفيه اشارة الى ان ايرادهم في المتن المبني على انقضاء
 والاكتفاء على المطالبين بالائق قيمة تريض على صاحب الرسالة ومن تبعه حيث اورده في الحديث وسياسية الحديث
 حديث آخر ذكره في الشرح وهو ان المنطق على ثلثية انما قسم منه بدوي وقسم منه نظري لا يقع فيه الخطأ كما ذكره في كتاب
 الموجبة الكلية جزئية وقسم منه نظري يقع فيه الخطأ كالحكم بالكماس الموجبة الضرورية فانها تنكسر عند بعض من
 الضرورية فيقبل الى المطلق البات وقيل الى المكنة العامة والعالم من الخطأ انما هو انقسام الماد والادان وانما انقسم
 قلوبهم بعمم عصمة المنطق بالنسبة الى الخطأ والواقع في الصورة والمادة كليهما فان ثبتت بعضا من كمال الخطأ
 المادى وبقية ضامن للخطأ والصورة فيقول ان المنطق ليس بعام من انقضاء الواقع في المادة المعتبر من الخطأ
 في هذا الحكم قوله فان قلت وقوع الخطأ لا يقع له هذا منع استلزام وقوع الخطأ والاحتياج الى القانون في ثبات
 الخطأ لانه يمكن المانع فخرج من تحت المانع الى جزئي ايضا وهو لا يستلزم لاسرعة الطرق الجزئية النظرية ولا تيسر

هي لا بواسطه في العدم من لا بواسطه في الثبوت باقتضاها وجوان كقول كل من واسطه وذا بهما معوضا حقيقيا والمازوت
 لحوق الشيء لا ماسا به يتحقق احد المتضمنين شبهه طائسا في مقابلة شئ له بواسطه الاعمال والارض والسموات من الاعراض
 العرفية جدا عند القدر ما واكثر المتأخرين واما بعض المتأخرين فقد ادروا جوهر الارض بواسطه الجواهر الاعمال الصغرى في الاعراض التي
 دون العارض بواسطه الجواهر الارض فمن هنا ينظر لك ان تعريف العارض الذي في بالحق الشيء الذي لا يولد ولا يموت
 يقتضي العدم مع انه مخلوق في العارض بواسطه الجواهر الارض في انه غريب وقد وضع لك حامينا ان قول الشرح سلكنا
 ذكر المتأخرين الطائفة المتعلق بتعريف الارض الذي والمازوت الكثرهم لا تكلم حتى يروا انه جعل من غير المتقدمين
 المتأخرين قوله اما بان يجعل موضوع العلم عينه آه ويزاد على ما ذكره المبحث عن جزر موضوع العلم فانه قد يكون المبحث عن جزر
 موضوع المسئلة فيجعل موضوع المسئلة ما هو موضوع في كماله المبحث للموضوع عن احوال الصلوات بحجة واليه يؤول في العلم الطبيعي
 عن جزر موضوع العلم فانه قد يكون جزر موضوع العلم موضوع المسئلة التي الى انه يجتهد في العلم الطبيعي
 عن احوال الصورة النوعية التي هي حصة الجسم العنصري الذي يكون موضوع العلم قوله في قولهم كل جسم فله علم طبيعي
 ويشك في قولهم كل جسم فله شكل طبيعي وغير ذلك قوله وثبتت لما هو عن ذاتي له آه اور واشرح في جميع الصور لفظ الاربعة
 لاشاره الى ان مسائل العلوم لا تكون الاحكامات موجبات وانما هي موجبات من احوال الحسية والحواس من احوال الموجبات
 لانه لا يتغير فيما سلب المحمول فتصير موجبة محمولها سلب صرح به في حاشيتي شرح المطلب قوله ويجعل عرضه الذاتي آه
 المسئلة اما ما هو موضوع العلم او نه او عرضه الذاتي او نه وقد تتركب من موضوع العلم والعرض الذاتي
 ونوع موضوع العلم مع العرض الذاتي عرض في العرض ذاتي آخر مع المعروض في المسئلة الكل ظاهرة على المبحث قوله
 فتعلم ما يثبت فيه آه اشاره الى دفع ما يرد على تعريفهم بانه لا يصح فانه يقتصر على المبحث عن عوارض موضوع العلم
 مع انه يجتهد في العلوم يخرج ذلك ايضا كما عرفت هذا القول تفصيل لما اوله به اول قوله اذ لا ريب في انه يجتهد في
 العلم آه قال بعض الافاضل في انه يجوز ان يكون المبحث في العلوم من احوال المختصة بانواع موضوع العلوم
 واقفا على سبيل التفضل انتهى اقول لا يخفى على من تتبع كتب الفن ان المسائل التي يكون موضوعها موضوع موضوع
 العلم تكون قليلة جدا وكثيرا ما يجتهد عن عوارض الانواع او الاجزاء او الاعراض فيعلم استطراد اكثر العلم في نفسه
 لا يخفى قوله بعد ما عرفت في الشفاء آه قال الشيخ في الشفاء الكل واحد من الصناعات وما هو موضوعات ومسائل
 والموضوعات هي الاشياء التي يبحث في الصناعات عن الاعمال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية فالصناعات ترجع
 الى الموضوعات والشراح قد نقلت بعض قوله ويمكن ان يكون آه يشير الى ان حسنا احتمالا آه ايضا وهو
 كون الصلوات تفسيره بقوله او من من الفرق آه حاصله انه كما ان موضوع المسئلة قد يكون غير موضوع العلم كونه
 حجة به وعرضه كذلك يكون محمول المسئلة غير العلم كالمقدم المدونين محمولات المسائل لانه لا يكون احد
 فالبحث عنه في الحقيقة بمحمول مسلم وطريقه ان يؤخذ كل قسم فيجعل محمول الموضوع ولا يلزم ان يكون المبحث عنه في
 علوم امور اصليه حتى يروا ان العلوم المرادوا تراعى لا يشبه ان يكون موضوعا في العلوم ثم يلزم ان لا يكون

٢
 رتب
 رتب
 رتب

مستطاب

ماہران علوم عقلی و نقلی و افتخاران مؤرخین و جلی بزم و اصحاب جو کہ کتاب فہرست
 برنا و شاب ماحشیہ میرزا ہدیہ بیلا جلال جسکو حدیث و قول و قول
 منبع فروع و اصول اکمل الکمال افضل الفضل مولانا الحاج احمد انصاری
 محمد عبید اللہ بن عبد الرحمن شہر دار الفی نے نہایت محنت و مشقت سے
 مزین و جواشی مجتبیہ فرما کر ایک اول طبع نجم العلوم میں و بار ثانی طبع
 علوی میں طبع کر کر اگر شایع فرمایا تھا بسبب نجوبی تھی و نہایت
 بدست فروخت ہوئے اس زمانہ میں کتاب کما کر یاب بلکہ نایاب
 نظر آئے اب بادشاہ کتاب مذکور باجائز محشی مدوح حسب
 فرمایش غیر خادوم حسین کے مرطبع علوی میں طبع
 جدید طبع ہوئی یعنی پرچہ ہر جگہ کے اور کے مقام سرور و دل کر دے
 لہذا طالبان سیرا و مدار کنندگان مضامین نو و کس کی اطلاع
 دی ہے کہ تصدیق پانچے یا چھوٹے کتاب ہذا کا نفر واد و حسن و
 نسخے مطلوب ہوں فقیر خادوم حسین ساکن فرنگی محلہ شکاران
 اور جو کتابیں طبع ہو سکے نزدیک فقیر کے موجود ہیں انہی طرف اشارہ
 مرقوم ہیں جن صاحب و نگار شوق ہو وہ شکاران اور بعض کتب کے زیر طبع ہیں
 او کی اسامی مابین طرف تحریر ہیں بجا تمام طبع طبع طبع ہو سکے فقط

مستطاب

فہرست

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

مستطاب

فاکس خادوم حسین غنی